

## صادرة عن مؤسسات الأسرى

### ورقة عن مجمل الجرائم والانتهاكات التي نفذها الاحتلال الإسرائيلي بحق المعتقلين والأسرى بعد السابع من أكتوبر

رام الله - تواصل منظومة الاحتلال الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر، التصعيد من مستوى الجرائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبشكل غير مسبوق، حيث وصلت إلى ذروتها مقارنة مع السنوات التي شهدت فيها فلسطين انتفاضات وهبات شعبية، إلا أنّ هذا التصعيد الخطير، شكّل وما يزال امتداداً لنهج الاحتلال القائم على نظام الفصل العنصري، وعمليات المحو المستمرة، لاستهداف الوجود الفلسطيني، وذلك في ضوء الإبادة الجماعية المستمرة في غزة، وكذلك العدوان الشامل على شعبنا في كافة أماكن تواجده.

وقد اتخذت جرائم الاحتلال المروعة، مستويات عالية من التوحش، وكانت حملات الاعتقال الممنهجة، والتي طالت كافة فئات المجتمع الفلسطيني، أبرز السياسات التي عكست مستوى الجرائم الخطيرة بما فيها من تفاصيل كثيفة لانتهاكات جسيمة ممنهجة ارتكبتها أجهزة الاحتلال الإسرائيلي، والتي يحاول الاحتلال من خلالها، تقويض أي حالة نضالية تسعى لترسيخ حقّ الفلسطيني في تقرير مصيره.

وفي ضوء متابعة مؤسسات الأسرى، (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز وادي حلوة - القدس) للواقع الراهن الذي فرضه العدوان الشامل، وما رافقه من حملات اعتقال، وإجراءات قمعية وانتقامية لاستهداف الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، فإنها تستعرض من خلال هذه الورقة، أبرز السياسات والجرائم التي نفذها الاحتلال على صعيد هاتين القضيتين.

### قراءة لمعطيات حملات الاعتقال التي نفذها الاحتلال بعد السابع من أكتوبر

نفّذت قوات الاحتلال الإسرائيلي، حملات الاعتقال واسعة في الضفة بعد السابع من أكتوبر، وبلغت حالات الاعتقال حتى تاريخ إعداد هذه الورقة، نحو (4000) حالة اعتقال في الضفة بما فيها القدس، وشملت كافة فئات المجتمع الفلسطيني، من بينهم أكثر من (150) سيدة وفتاة (حيث تشمل هذه الإحصائية النساء اللواتي اعتقلن من الأراضي المحتلة عام 1948)، وبلغ عدد حالات اعتقال الأطفال أكثر من (255)، علماً أنّ حالات الاعتقال تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقاً، وكانت أعلى نسبة في عمليات الاعتقال في محافظة الخليل، حيث بلغت حالات الاعتقال فيها أكثر من ألف، تليها من حيث النسبة محافظة القدس.

وظالت عمليات الاعتقال صحفيين ونشطاء ونواب، حيث بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الصحفيين (45) حالة اعتقال، بينهم صحفيان من غزة، وأبقى الاحتلال على اعتقال (32) منهم، فيما أفرج عن بقيتهم، وبلغ عدد النواب المعتقلين (14). أما على صعيد جريمة الاعتقال الإداري التي شكّلت الفارق الأكبر والأهم في تزايد أعداد المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، فقد أصدر الاحتلال أكثر من (2100) أمر اعتقال إداري بعد السابع.

ويذكر أنّ غالبية من أبقى الاحتلال على اعتقالهم جرى تحويلهم للاعتقال الإداري، أو تقدمت بحقهم لوائح (اتهام) حول (التحريض) على مواقع التواصل الاجتماعي.

ومن أجل منح قوات الاحتلال تنفيذ وتوسيع نطاق حملات الاعتقال، أجرى القائد العسكري للأراضي المحتلة تعديلات على الأوامر العسكرية لضمان تسهيل عمل المحاكم العسكرية، فأبقت على الإجراء الذي يتيح اعتقال الشخص لمدة 8 أيام مباشرة من دون عرضه على أي سلطة قضائية، ويمنع المعتقل مباشرة من لقاء محاميه لمدة يومين من تاريخ اعتقاله. ولاحقاً، تم تعديل المادة 33 لتوضيح أن مدة 8 أيام تعني 192 ساعة كاملة من موعد توقيع قرار الاعتقال وقد أتاح هذا مزيداً من الوقت لاحتجاز المعتقلين قبل عرضهم على المحكمة.

وعلى صعيد قضية معتقلين غزة وهم ثلاث فئات: (المقاومون، والمدنيون الذين جرى اعتقالهم في السابع من أكتوبر، إلى جانب من تبقى من آلاف العمال الذين جرى اعتقالهم من عدة مناطق، بالإضافة إلى المدنيين الذين أعتقلوا من غزة في الأونة الأخيرة خلال الاجتياح البري)، فمنذ بداية العدوان، رفض الاحتلال الإفصاح عن أي معطيات حول أعدادهم، وأماكن احتجازهم، وكذلك أوضاعهم الصحية، علماً أنّ الاحتلال وفي بداية العدوان اعتقل الآلاف من عمال غزة، سواء في الأراضي المحتلة عام 1948، أو من الصّفة، ثم أعلن عن الإفراج عن جزء كبير منهم، إلا أنّه أبقى على اعتقال آخرين لم تتضح أعدادهم حتّى اليوم، فيما تمكّنت المؤسسات في إطار المتابعة، من الحصول على معلومات بشأن أعداد النساء والفتيات والطفلات اللواتي اعتقلن من غزة خلال الاجتياح البري المستمر، حيث بلغ عددهنّ أكثر من (120) من بينهنّ طفلات رضيعات، ومسنات، علماً أنّ عمليات الاعتقال التي نفّذت في غزة.

ويبلغ عدد إجمالي الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي اليوم، أكثر من (7800)، فيما يبلغ عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال أكثر من (2870)، وبلغ عدد من صنفهم الاحتلال (بالمقاتلين غير شرعيين) (260).

هذا ويُشار إلى أنّه وخلال شهر تشرين الثاني وضمن بنود اتفاق التهدئة تم الإفراج عن (240) من الأسيرات والأطفال، حيث بلغ عدد الأسيرات المفرج عنهم (71) فيما بلغ عدد الأطفال (169).

## الاحتلال ينفذ جرائم مكثفة بحق المعتقلين وعائلاتهم هي الأخطر منذ عقود

وثقت مؤسسات الأسرى، العشرات من الشهادات، من معتقلين جرى الإفراج عنهم بعد اعتقالهم بفترة وجيزة، وكذلك عائلات المعتقلين الذين استهدفوا خلال حملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر، وعبر الطواقم القانونية التي تمكنت من إجراء زيارات محدودة للسجون، والتي عكست مستوى عالٍ من التوحش، والاعتداءات والانتهاكات والجرائم الممنهجة، والتي وصلت إلى حد تهديدهم بإطلاق النار عليهم بشكل مباشر، والضرب المبرح، والتحقيق الميداني معهم، والتهديد بالاعتصاب، واستخدام الكلاب البوليسية، واستخدام المواطنين كدروع بشرية ورهائن، عدا عن عمليات الإعدام الميداني التي نفذت بحق المواطنين خلال حملات الاعتقال منهم أشقاء لمعتقلين، وغيرها من الجرائم والانتهاكات الوحشية، وعمليات التخريب الواسعة التي طالت المنازل، ومصادرة مقتنيات وسيارات، وأموال، ومصاغ ذهب وأجهزة إلكترونية، إلى جانب هدم وتفجير منازل تعود لأسرى في سجون الاحتلال.

وأدت هذه الاعتداءات، والجرائم الممنهجة إلى إصابة العديد من المعتقلين، وأفراد من عائلاتهم، بإصابات جسدية مختلفة، وتعمد الاحتلال بعد اعتقالهم بتركيهم دون علاج، وعكست شهادات العائلات العديد من الأعراض النفسية التي ظهرت على أفراد من العائلة ومنهم الأطفال جزاء عمليات الاقتحام الوحشية التي جرت لمنازل المواطنين.

وفي إطار هذه الجرائم، تابعت المؤسسات، قيام جنود الاحتلال بتصوير فيديو للمواطنين الذين يتم اعتقالهم، وكان من بينهم فيديو ظهر فيه جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي، يقومون بتعذيب مجموعة من المواطنين المدنيين العزل في ظروف حاطة بالكرامة الإنسانية، بعد تجريدهم من ملابسهم، إلى جانب فيديو يقوم فيها جنود الاحتلال بتصوير مواطنين فلسطينيين بعد اعتقالهم وهم في ظروف مهينة، والتعمد بوضع علم الاحتلال على المعتقلين وهم معصوبو الأعين، ومقيدون، وكانت من أبرز هذه الصور ومقاطع الفيديو التي جرى نشرها لمعتقلين من غزة خلال الاجتياح البري.

هذا وعملت منظومة الاحتلال على تعديل وفرض أوامر عسكرية، بهدف تسهيل مهمتها في تنفيذ المزيد من حملات الاعتقال، والتي ساهمت فعليًا في تكثيف عمليات الاعتقال، وتحديدًا سياسة الاعتقال الإداري، التي طالت المئات من المواطنين بعد السابع من أكتوبر.

## نرفق شهادتان من معتقل تعرض لعمليات تعذيب وتكيل وشهادة لعائلة معتقل

شهادة المعتقل (ج.ج) (37 عامًا) من بلدة سعير قضاء الخليل، والذي أفاد بأن "قوة من جيش الاحتلال اقتحمت منزله في تاريخ 3/12/2023 الساعة 4-4 ونصف، فتشوا البيت واحتجزوا زوجتي وأولادي في غرفة، وأنا طلعوني، وقالوا لي في عندك ممنوعات، طلع الممنوعات، فتشوا البيت ما لقوا شيء، وكنت لابس البوت، وطلبت منهم ألبس جاكيت لأنه الدنيا برد، إلا إنهم رفضوا السماح إلي، ثم قيدوني ووضعوا شريطة على عيوني وفوقها لاصق باللون الأسود، واقتادوني، باتجاه نقطة تابعة للجيش في شارع 60، ثم نقلوني إلى معتقل (عتصيون)، طوال فترة احتجازي الي استمرت من الصباح حتى المساء وأنا مربوط ومرمي على الأرض، مرة وحدة طلبت أشرب مي ورفضوا يعطوني، تعرضت للضرب المبرح طول النهار من الصباح للمغرب، والقنود البلاستيكية كانت قوية مزعت ايدي، وكان معي معتقلين آخرين، بالإضافة إلى فتاة، تعرضت هي للضرب، وكنا نسمع صوتها،

الضرب كان مركز على الركب ومنطقة الأذنين، لما طلعونا قالوا لنا إذا بتحكوا إنكم انضربتوا بتعرفوا شو بصير فيكم، بعد ما طلعونا في النقل ضربونا، وقّعنا إنا ما انضربنا، وضربونا بعد ما نقلونا، وتبين بعد الإفراج أنه عندي نزيف بالأذن اليمين مع ثقب كبير في طلبة الأذن اليمنى، رجلي اليمين رضوض في الركبة وتمزق"

شهادة لزوجة المعتقل (م.ج) من الخليل، "في تاريخ 2/12/202 اقتحموا البيت كانوا بدهم زوجي، كنت أنا في الطابق العلوي من البيت وقت الفجر، تحديداً عند وقت الصلاة، كانوا مقتحمين البيت بدون ما نشعر كيف دخلوا وطلعوا على الطابق الثاني، صوبوا الأسلحة وصاروا يصرخوا علينا، أخذت الحرام وغطيت فيه جسمي، وقلت لهم بصوت عالي أنا مش لابس، سحبوا الحرام عني ومزعوه، وصوبوا السلاح بالعرفة، ورجعت أخذت الحرام حطيته على كتافي، وضل شعري مكشوف، واحد من الجنود ضربني في بطني بالبسطار، وهم كانوا مقيدين زوجي قدامي، وواحد من الجنود واقف على رجليه، وجندي ثاني داعس على راسه، وصاروا يخربوا ويفتشوا بالدار، ويحققوا معنا، ومع أطفالنا، واحد من الجنود سحب سلاحه وكسر الزجاج الي في غرفة النوم، بعدها جابوا مجندين مع كلب بوليسي على الغرفة الي أنا فيها، وتعرضت لتفتيش عاري، واعتدت وحدة من المجندات علي بالضرب، وولادي طول الوقت يعيطوا، وضلوا يضربوا في زوجي أمام ولادي، لحد ما اعتقلوه وطلعوه برا البيت".

#### معتقلو غزة يواجهون الإخفاء القسري في سجون الاحتلال

منذ بداية العدوان الشامل والإبادة الجماعية في غزة، وإلى جانب معطيات أفاد بها أسرى تم الإفراج عنهم مؤخراً تحديداً من سجن (عوفر)، وكانوا متواجدين في أقسام قريبة للأقسام التي يقبع فيها معتقلو غزة، تؤكد أن جرائم مروعة وفظيعة ترتكب بحقهم وبالإخفاء، إلى جانب التخوفات التي تتصاعد بشكل كبير حول إقدام الاحتلال على تنفيذ إعدامات ميدانية بحقهم، وذلك مع استمرار الاحتلال رفضه الإفصاح عن أي معطى حول مصيرهم، أو حتى أعدادهم، أو أماكن احتجازهم، أو حالتهم الصحية، وذلك رغم كل النداءات والرسائل التي توجهنا بها للمؤسسات المعنية، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وكانت أبرز المعطيات التي أفاد بها أسرى محررون مؤخراً من سجن (عوفر)، تضمنت احتجاز معتقلين من غزة في قسمي (23) و(25)، حيث يتسع كل قسم لـ120 معتقلاً، ومع الأعداد التي تصل في ضوء حالة الاكتظاظ الراهنة، فإن العدد مرشح كتقدير لـ(320) معتقلاً، ووفقاً لإفادات الأسرى المحررين، أكدوا بأن السّجانين ينفّذون جرائم مروعة بحقهم، منها: مطالبة المعتقلين النباح قبل إعطائهم وجبات الطعام، كما ويطلبون منهم ترداد أغانٍ خاصة بإسرائيل وبصوت عال، ويسمع الأسرى بوضوح صراخهم على مدار الساعة نتيجة لعمليات التعذيب والتنكيل التي تتم بحقهم.

يذكر أنه بموجب الإحصائيات التي نشرتها إدارة سجون الاحتلال مع نهاية تشرين الثاني، فإن عدد الأسرى من قطاع غزة الذين صنّفوا كمقاتلين غير شرعيين بلغ (260) معتقلاً ومعتقله، علماً أنه منذ بداية العدوان تقوم حكومة الاحتلال بإجراء تعديلات على تعليمات التنفيذ لقانون المقاتل غير الشرعي والتي كان آخرها يوم 5 كانون أول، حيث يتاح احتجاز المعتقل فترة 42 يوماً قبل إصدار أمر الاعتقال، وتجري عملية المراجعة القضائية للأمر بعد 45 يوماً من توقيعه، كما ويمنع المعتقل من لقاء محاميه حتى 80 يوماً، وهذا الإخفاء القسري للمعتقلين يشكل مخالفة صارخة للقانون الدولي.

كما أن الاحتلال عمل على تعديل قانون الاعتقالات 1996، والذي يطبق على الأسرى من قطاع غزة الذين يخضعون للتحقيق في مراكز التحقيق، حيث يتم تمديد توقيف المعتقل لمدة 42 يوماً لإصدار أمر الاعتقال، ويمدد المنع من لقاء المحامي لمدة 80 يوماً، دون أي رقابة فعلية من قبل المحكمة على ظروف احتجازه وهل يتعرض للتعذيب أم لا. وحتى الآن لا نعلم العدد الدقيق للأسرى الذين يخضعون للتحقيق.

وفي هذا السياق نذكر أن التعديلات على المنع من لقاء المحامي لم تقتصر فقط على أسرى قطاع غزة، بل صدر تعديل على تعليمات ساعة الطوارئ للمعتقلين على (الخلفيات الأمنية) من فلسطيني الداخل المحتل، بحيث يمكن أن تصل مدة المنع من لقاء المحامي إلى 90 يوماً.

وكان الوزير (بن غفير) وفي إطار عمليات التعذيب والتكيد الممنهجة، تقدم بطلب إلى مسؤولة إدارة السجون، يتضمن نقل معتقلين من غزة، إلى قسم الزنازين (ركفيت) المقام تحت سجن (نيتسان الرمل)، الذي يعتبر من أسوأ السجون وأقدمها.

### الاعتقال الإداري التعسفي.. أداة للقمع والسيطرة على الشعب الفلسطيني

بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية باستخدام سياسة الاعتقال الإداري التعسفي بحق الفلسطينيين، وعلى مدار كل تلك الأعوام أعتقل عشرات الآلاف من الفلسطينيين إدارياً. ويتيح الاعتقال الإداري، اعتقال الفلسطينيين دون تقديم تهماً أو محاكمة استناداً على ما تسميه "بالملف السري"، ولا يسمح للمعتقل أو محاميه الاطلاع على الملف، وحسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية فإنه يمكن تجديد أمر الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، حيث يتم استصدار أمر اعتقال إداري لفترة أقصاها ستة شهور غالباً ما يتم تجديدها، ويطال الاعتقال الإداري كافة شرائح وفئات الشعب الفلسطيني من طلبة الجامعات وصحفيين ونساء ونواب في المجلس التشريعي نشطاء حقوق إنسان، وعمال، ومحامون، وأمهات، ومعتقلين سابقين، وتجار، وأطفال.

وتتزايد حالات الاعتقال الإداري التعسفي تحديداً في فترات الهبات والانتفاضات في الأراضي المحتلة، حيث تلجأ سلطات الاحتلال لاستخدام سياسة الاعتقال الإداري كأداة للقمع والسيطرة وترهيب الفلسطينيين، ولا تقتصر سلطات الاحتلال على إصدار أوامر اعتقال إداري جديدة بل في الكثير معظم الأحيان تقوم بتجديد أوامر الاعتقال بحق المعتقلين الذين يبنون أوامر اعتقالهم أثناء الهبات والانتفاضات، فخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى "انتفاضة الحجارة" وصل عدد المعتقلين إدارياً في العام 1989 إلى ما يزيد على (1,700) معتقل، أما في الانتفاضة الفلسطينية الثانية فقد بلغ عدد المعتقلين الإداريين نحو (1140) معتقلاً إدارياً في العام 2003.

ومع بداية عدوان الاحتلال في السابع من أكتوبر، لجأت سلطات الاحتلال لشن حملات اعتقال واسعة لا زالت مستمرة طالمت مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة والقدس، حيث رصدت مؤسسات الأسرى نحو 4000 حالة اعتقال، جرى تحويل الغالبية منهم إلى الاعتقال الإداري، فقد بلغ عدد المعتقلين الإداريين حتى تاريخ كتابة هذا التقرير لأكثر من 2870 معتقلاً إدارياً، فيما كان عدد المعتقلين الإداريين قبل السابع من أكتوبر، نحو 1320 معتقلاً، أي أن الرقم تضاعف لمرّة ونصف عما كان قبل

عدوان الاحتلال الأخير على الشعب الفلسطيني، يذكر أن عدد المعتقلين الإداريين اليوم هو أعلى رقم منذ عام 1987، وهو ما يدل على استخدام سياسة الاعتقال الإداري بهذا الحجم الكبير.

كما وأصدرت دولة الاحتلال أمر عسكري مؤقت بشأن تمديد مواعيد الاعتقال الإداري، حيث مدد فترة إصدار أمر الاعتقال الإداري لتصبح 6 أيام (بواقع 144 ساعة)، كما تم تعديل مدة المراجعة القضائية لتصبح 12 يوم (بواقع 288 ساعة). وفي هذا السياق نذكر أن هذا الأمر يسري على المعتقلين الإداريين الذين تم اعتقالهم قبل 7 أكتوبر وتنتهي أوامرهم خلال فترة سريان هذا الأمر.

### إجراءات انتقامية مكثفة وواسعة تندرج ضمن جريمة (العقاب الجماعي) فرضها الاحتلال بحق الأسرى

مع بداية العدوان المستمر منذ السابع من أكتوبر، بدأت سلطات الاحتلال وإدارة سجونها، بتضييق الخناق والانتقام من الأسرى الفلسطينيين داخل السجون، ورغم كل التضيقات التي أجرتها سلطات الاحتلال بحق الأسرى منذ استلام الحكومة الجديدة، إلا أن القمع قد بلغ ذروته منذ السابع من أكتوبر، حيث بدأ الاحتلال بقمع الأسرى وتعذيبهم، وسجلت العشرات من الإصابات بين صفوف الأسرى والأسيرات الذين تعرضوا للاعتداء من قبل وحدات القمع، وتتنوع سبل التنكيل منذ ذلك التاريخ بين تعطيش وتجوع بالإضافة إلى سحب كل مستلزمات الحياة الأساسية والإبقاء على الحد الأدنى منها، حيث سحبت إدارة السجون جميع الأدوات الكهربائية، والملابس، الطعام الخاص بالأسرى، وعزلتهم عن العالم الخارجي لغاية اليوم، وقامت بترح العشرات من المعتقلين في غرف صغيرة لا تتسع لهذه الأعداد، حيث أصدرت دولة الاحتلال أمر يعدل قانون السجون (طوارئ السجون) والذي ينص على عدم الإلتزام بمساحة العيش المقررة لكل أسير وذلك يكون حسب ظروف الزنزانة وحجمها، وينص أيضاً على إمكانية احتجاز الأسرى دون سرير، على أن يتم تزويد الأسير بفرشة مزدوجة في هذه الحالة. إلا أن إدارة السجون لم تلتزم بتزويد الأسرى بفرشاة مزدوجة، بل يُجبر كل أسيرين النوم على فرشة واحدة في بعض السجون. وتعتمد إدارة السجون بسحب البطانيات والفرش رغم دخول فصل الشتاء والبرد القارس داخل السجون، وتركزت عمليات التعذيب والتنكيل في سجن (النقب) الذي كان شاهداً على عمليات التعذيب والتنكيل، وكذلك سجون (جلبوع، مجدو، وعوفر)، ومنعت قوات الاحتلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من تنفيذ أي زيارة للسجون بالتزامن مع إيقاف الزيارات العائلية بشكل مطلق، ووضع العراقيل أمام زيارات المحامين، التي تكاد تكون محدودة حتى اليوم، ومعدومة في بعض السجون.

يقول الأسير المحرر الطفل (و.م): بدأت إدارة السجون بتضييق الخناق على الأسرى والأسيرات بشكل وحشي منذ السابع من أكتوبر، حيث بدأت الاقتحامات المتكررة والضرب المبرح، بتاريخ 30/10 اقتحمت وحدات القمع القسم وتعرض معظم الأسرى للضرب من قبل الجنود على الرأس ومختلف أنحاء الجسد حتى سال دم الكثير من الأسرى داخل القسم دون تقديم أي علاجات، وتعمدوا رش غاز الفلفل في داخل الأقسام، ثم قاموا بنقلنا إلى زنزانة صغيرة ووضعونا فيها، حيث لم تكن تتسع لعدتنا. تعمد جنود الاحتلال إزلائنا ومنعنا من العلاج وعندما كنا نطلب الطبيب كان أحد الضباط يصرخ علينا ويقول: "خليه يموت هذا الي بننا ياه".

يكمل (و.م): "ولم يكتفي جنود الاحتلال وإدارة السجون بضرنا والاعتداء علينا فحسب بل قاموا بسحب كافة الأدوات الكهربائية وعزلونا عن العالم الخارجي بشكل كلي، وأغلقت العيادات وقاموا بسحب كل أدوات الطهي والطعام من الأقسام واكتفوا بتقديم وجبات طعام بكميات قليلة جدًا ونوعيات رديئة، إضافة إلى سحب الملابس والأغطية منا في بداية الأحداث".

ولم تستثن عمليات التتكيل والتعذيب الأسرى المرضى، حيث تعرض المرضى لعمليات قمع، وكانت أبرز هذه الحالات وأصعبها، حالة الأسير المقعد منصور موقدة المعتقل منذ عام 2002، والمحكوم بالسجن المؤبد، الذي تعرض لعملية قمع ونقل من (عيادة سجن الرملة) إلى سجن (عوفر) حيث نفذت بحقه قوات القمع عمليات تتكيل، واحتجزته في ظروف مأساوية لا تتناسب مع وضعه الصحي الصعب، إلى جانب ذلك جرّته من كافة مقتنياته تحديداً الأكياس التي يعتمد عليها للإخراج، وكذلك الأغطية، والملابس، الأمر الذي فاقم من وضعه المأساوي بسبب البرد الشديد حيث حوّلت إدارة السجون البرد، وتعمدت قوات القمع أثناء دخولها إلى الغرفة القابع فيها، إذلاله وإهانته، لكونه مقعد.

أكد الأسرى في السجون والمحروون أنهم يتعرضون بشكل ممنهج للاعتداءات والتتكيل والجرائم من قبل الوحدات الخاصة بالسجون برفقة قوات القمع، فبحسب شهادة الأسير (م، س) في سجن عوفر "بتاريخ 2023/11/16 اقتحمت وحدة الناحشون القسم وقاموا بتقييدنا للخلف وتم سحبنا حوالي 50 معتقلاً إلى باصات حيث تم تغميم عيوننا وتم اقتيادنا إلى مقابلات (شاباك) المخابرات، بالقرب من سجن (عوفر) حيث سار فينا الباص حوالي 5 دقائق، بعدها قاموا بانزالنا في ساحة خارجية وأمرونا بالجلوس على الأرضية و كنا نجلس على حصمة وتراب. وفجأة هجمت قوات الناحشون علينا وبدأوا بالاعتداء علينا بالضرب في الدبسات وفي أيديهم وشلايط بارجلهم، وكان الضرب يتركز على الرأس حيث تم ضربي على رأسي من الأعلى ضربة واحدة ما أدى إلى جرح مكان الضربة. بعدها تم نقلنا واحد واحد إلى مقابلات عند ضباط من (الشاباك). استمرت المقابلات لجميع حوالي 3 ساعات بعدها تم اعادتنا إلى السجن وكان الجميع يعاني من اصابات بسبب الضرب، ولم يقدم لنا أي علاج أو اسعاف"

## 6 معتقلين استشهدوا داخل السجون بعد السابع من أكتوبر

قامت إدارة السجون بعزل العشرات من الأسرى بعد قمعهم والتتكيل بهم، ومنذ بداية عدوان الاحتلال بحق الأسرى استشهد 6 أسرى داخل سجون الاحتلال، وتعمدت إدارة السجون عدم نشر أية تفاصيل تشير إلى ظروف ارتقائهم، كان أولهم الشهيد عمر دراغمة الذي ارتقى بتاريخ 2023/10/23، والشهيد عرفات حمدان ارتقى بتاريخ 2023/10/24، والشهيد ماجد زقول والذي أعلن عن ارتقائه بتاريخ 2023/11/6، والشهيد عبدالرحمن مرعي والذي ارتقى بتاريخ 2023/11/13، وكان آخر الشهداء تائر أبو عصب والذي ارتقى بتاريخ 2023/11/18، ولغاية الآن ما زالت إدارة السجون تُخفي اسم أحد المعتقلين الشهداء، حيث اكتفت بنشر أنه من قطاع غزة.

من الجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال قامت بتشريح جثمان الشهيد عبد الرحمن مرعي بعد نحو 10 أيام من ارتقائه بحضور طبيب من منظمة أطباء بلا حدود حسب طلب عائلته، حيث أكدت التقارير الطبية الصادرة عن التشريح ظهور كدمات وعلامات ضرب على صدره ومختلف أنحاء جسده، إضافة إلى رواية العديد من الأسرى المحررين الذين كانوا مع الشهيد مرعي في نفس القسم حين تم الاعتداء عليهم.

وفي ضوء مجموعة من الشهادات التي تمكّنت المؤسسات من الحصول عليها من أسرى أفرج عنهم من سجن (النقب الصحراوي)، أكدوا على جريمة إعدام الشهيد تائر أبو عصب من قلقيلية بعد الاعتداء عليه بالضرب المبرح، وتعذيبه، وتركه دون علاج، إلى أن استشهد في تاريخ 18/11/2023، وكان من أبرز هذه الشهادات شهادة المحرر (م،ق): "في عدد الساعة 6 مساءً وكنا 10 أسرى بالغرفة اقتحم السجناء الغرفة وقاموا بالاعتداء علينا وضربنا جميعاً، وبعدها دخلت وحدة (الكثير) وكان عددهم تقريباً 20 عنصر بين سجان ووحدة ، و(الكثير) تكون وحدة مسلحة ومعهم عصي حديد يتم قمع وضرب الأسرى بها، بعد 5 دقائق تقريباً من الضرب والاعتداء علينا، خرجوا وكنا جميعاً مدرجين بالدماء ومرميون على الأرض، وبعد انسحابهم كان تائر أبو عصب مرمي على الأرض ودمه ينزف ولا يتحرك ولا يوجد أي نبض بجسده، ورغم مناداتنا على السجناء إلا أنهم لم يكتروا ولم يحضر احد الا الممرض بعد 10 دقائق وقال " انه بس يموت راح نوحذه"، وبعد ساعتين تقريباً وحسب تقديري اثناء تفقد السجناء للغرفة الساعة 8 مساءً، تم نقل الشهيد تائر من قبل وحدات وسجانين، وبعد دقائق ابلغونا انه توفي".

#### المطالب:

في ضوء كثافة الجرائم المتصاعدة والإبادة المستمرة في غزة، فإننا نطالب الدول السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف بضرورة الضغط على دولة الاحتلال لوقف عدوانها بحق الأسرى الفلسطينيين.

كما ونطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة ومستقلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الأسرى الفلسطينيين منذ تاريخ السابع من أكتوبر، والضغط في سبيل وقف جريمة الاعتقال الإداري المتصاعدة.

وتوجه مؤسسات الأسرى مطالباتها إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتحمل مسؤولياتها باعتبارها الجهة الدولية المخولة بالاطلاع على وضع المعتقلين الفلسطينيين وزيارتهم في أماكن احتجازهم وإبلاغ عائلاتهم بمكان تواجدهم وظروف اعتقالهم، إضافة إلى زيارة السجون للاطلاع على وضع الأسرى بعد الانتهاكات التي طالتهم.

وأخيراً فإننا نؤكد مطالبنا كذلك لكل الأحرار الذي خرجوا في الميادين في العالم تأييداً للحق الفلسطيني، ورفضاً لجرائم الاحتلال، أن يواصلوا دعمهم للحق الفلسطيني، في سبيل تقرير مصيره.

(انتهى)